AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور التدقيق المشترك في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف الأهلية

The impact of joint auditing in enhancing the reliability of accounting information for private banks

https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.02

م. عقيل سالم محمد

aqeels@uowasit.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة ما هو دور التدقيق المشترك في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية، والمعلن عنها في المصارف الأهلية العراقية، وذلك من خلال معرفة أيّ المصارف التي توفّر المعلومات الخاصة كُلّها بتقرير مراقب الحسابات إلى الجهات ذات العلاقة بما ينسجم مع احتياجاتهم لاتّخاذ القرار. واستعان البحث من أجل تحقيق الأهداف بالجانب التحليلي والاستقرائي من خلال تحليل المعلومات المحاسبية على عيّنة من المصارف الأهلية العراقية في القطاع المصرفي)، وصمِّمَتْ استمارة استبيان تَمّ توزيعها على موظّفي عيّنة البحث من تلك المصارف، والتي تَمّ التوصّل من خلالها إلى تحقيق أهداف البحث. وأهم ما توصّل إليه الباحث يَتُمَثّل بأنّ هناك علاقة بين زيادة الاعتماد على الأشخاص المهنيين والمتخصّصين في مجال التدقيق وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، التي يَتُمّ الإفصاح عنها من قبل المصارف الأهلية العراقية .

الكلمات المفتاحية : التدقيق المشترك ، موثوقية المعلومات المحاسبية

The research aims to know what is the role of joint auditing in increasing the reliability of accounting and financial information announced in Iraqi private banks، by knowing which banks provide all the information related to the auditor's report to the relevant authorities in a way that is consistent with their needs for decision-making. The research was used to achieve the objectives in the analytical and inductive aspects by analyzing accounting information on a sample of Iraqi private banks in the banking sector) A questionnaire form was designed and distributed to the employees of the research sample from those banks، through which the research objectives were achieved. The most important finding of the researcher is that there is

a relationship between increasing reliance on professional persons and specialists in the field of auditing and increasing the reliability of accounting information that is disclosed by Iraqi private banks.

Keywords: joint audit، reliability of accounting information

المقّدمة:

يعدُّ الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسة والأداة الفعّالة لإيصال المعلومات المحاسبية للمستخدمين في دعم قراراتهم لاسيّما المتعلّقة بمجالات الاستثمار والتمويل. ونظراً للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة، والمراجعة حول أهمّية المعلومات المحاسبية والشفافية في التقارير المالية، فإنّ ذلك يري إلى استمرار الضغوط على مهنة التدقيق من أجل تطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية، ودعم نظام الرقابة الداخلية والمساءلة فيها من ناحية أخرى. لذلك يظهر دور التخصّص المهني لمراقبي الحسابات في تدقيق القوائم المالية للشركات والمصارف الأهلية من أجل إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية تلك القوائم ومدى إمكانية الاعتماد عليها لاتّخاذ القرارات المختلفة. وممّا تقدم فإنّ هذا البحث يوضّح دور التدقيق المشترك لمراقبي الحسابات الخارجيين في إبداء الرأي حول القوائم المالية للشركات والمصارف الأهلية العراقية الأمر الذي يعمل على تعزيز الموثوقية بالمعلومات المحاسبية في القوائم المالية من أجل الاعتماد عليها من قبل المستخدمين المتنوّعين

Introduction

Accounting disclosure is considered the main means and effective tool for communicating accounting information to users to support their decisions، especially related to the areas of investment and finance. Given the increasing interest of intellectuals and specialists، including academics and professionals in the field of accounting and auditing، about the importance of accounting information and transparency in financial reports، this indicates continued pressure on the profession. Auditing is in order to develop its performance in serving the business sectors on the one hand and to support its internal control and accountability system on the other hand. Therefore، the role of the professional specialization of auditors appears in auditing the financial statements of companies and private banks in order to express an impartial technical opinion about the credibility of those lists and the extent to which they can be relied upon to make decisions. different. From the above، this research clarifies the role of the joint audit of external auditors in expressing an opinion on the financial statements of Iraqi companies and private banks، which works to enhance the reliability of the accounting information in the financial statements in order for various users to rely on them.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث Research problem

واجهت مهنة التدقيق في السنوات المتأخّرة الكثير من التساؤلات والقلق المتزايد والانتقادات والضغوط، بسبب احتمال وجود حالات التحريف في القوائم المالية وازدياد الدعاوى القضائية؛ وذلك للمطالبة بضرورة وضع احكام لمهنة التدقيق لإضفاء مستوى عالٍ من الثقة إلى هذه المهنة، وما تبعها من أزمات مالية الأمر الذي أدىّ الشعور بالنقص حيال موثوقية المعلومات لدى المصارف الأهلية أدّى بها الأمر إلى عدم ثقة مستخدميها من جانب وعدم قدرة مهنة التدقيق على أداء دورها بأعلى المستويات من جانب آخر. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: **هل هناك دور للتدقيق المشترك في تعزيز موثوقية تلك المعلومات لدى المستخدمين ورفع مستوى الثقة لديهم ؟**

ثانياً: أهداف البحث Research goals

يهدف البحث إلى تحديد مدى موثوقية المعلومات المحاسبية باستعمال التدقيق المشترك، من خلال أخذ آراء عيّنة من الأفراد العاملين في المصارف ، والخروج بتوصيات تساعد بالارتقاء بالعمل التدقيقي لتلك المكاتب، وتعمل على تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: أهمّية البحث Research importance

التطوّر العالمي الحالي، وانفتاح الأسواق المالية، وإزالة العقبات عن طريق دخول الشركات والمستثمرين له الأثر الكبير فضلاً عن الأطراف الداخلية والخارجية. ومن أجل النهوض بواقع المصارف الأهلية وتعزيز موثوقيتها لدى المستثمرين تطلّب الأمر إجراء التدقيق المشترك، والذي يمكن أنْ يحسّن من أداء تلك المعلومات وموثوقية، وجعلها متوافقة وتلبيّ الحاجة للأطراف ذات العلاقة جميعهم.

رابعاً: فرضية البحث: Research Hypothesis

أعتمد الباحث على صياغة الفرضيات الآتية واختيارها:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات المحاسبية وأبعادها .

2. توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين التدقيق المشترك وموثوقية المعلومات المحاسبيةِ.

خامساً : خامساً: أساليب جمع البيانات Search collection methods

أولاً: - الجانب النظري استنبط الباحث هذا الجانب من المراجع والأدبيات العربية والأجنبية، المتضمّن متغيّرات الدراسة، فضلا عن الرسائل والدراسات التي تناولت الموضوع، ومن خلال شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت).

ثانياً: -الجانب التطبيقي اعتمد الباحث نموذج استبيان صُمّمَ لهذا الغرض، وتم توزيعه على بعض المصارف العراقية (دور التدقيق المشترك في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف الأهلية).

المبحث الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي التدقيق المشترك

أولاً : مفهوم التدقيق المشترك وتعريفه والمزايا والعيوب

أدّى التغيّر الحاصل في منظّمات الأعمال إلى تطوّر عملية التدقيق منذ بداية نشأتها وحتى يومنا هذا ، إذْ بدأت هذه العملية من مجرد قراءة للحسابات على أصحاب الأعمال أو المسؤولين حتى يطمئنوّا إلى مدى صحّتها ، ثُمّ تطوّرت بعد ذلك إلى تسجيل العمليات النقدية ولاسيّما في الجهات الحكومية ومراجعتها للتأكّد من صحتها. وظلّتْ هذه العملية في تطوّر مستمرّ على مرّ العصور. ونظرا لكثرة الحوادث بما فيها الفضائح التجارية والمالية الأخيرة توجّبَ قيام المنظّمين وأصحاب المصالح حول العالم بانتقاد مهنة التدقيق، والتساؤل عمّا إذا كان مراقبو الحسابات يمتلكون حقاً المستويات المطلوبة من الاستقلالية والخبرة والحافز، لتوفير نظرة صحيحة وعادلة لعملاء التدقيق. وقد أدّى هذا التساؤل إلى قيام المفوضية الأوربية وفيما يُعرف بالورقة الخضراء التي تَمّ اصدارها في عام 2010 إلى اقتراح آليات عدَّة لتحسين كلٍّ من قدرة مراقبي الحسابات لاكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، والحافز لدى هؤلاء المراقبين للإبلاغ عن مثل هذه الانتقادات . واحدة من أهمّ الآليات التي اقترحتها المفوضية هي ممارسة التدقيق المشترك لتحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ من خلال تحسين كفاءة مراقبي الحسابات واستقلاليتهم، والحدّ من التركيز السوقي للتدقيق عبر تشجيع ظهور شركات التدقيق الصغيرة(متولي : أبو سمير 2013 : 25-54) .

ويمكن تعريف التدقيق المشترك بتعريفاتٍ عدّة منها :

التدقيق المشترك هو مراجعة البيانات المالية من قبل اثنين أو أكثر من المراجعين المستقلين، بطريقة تنطوي على تنسيق عملية التدقيق ، والتخطيط ، والمشاركة بالجهد التدقيقي ، والرقابة على الجودة ، ووجود تقرير مدقّق واحد موقّعٍ من مدقّقين مشتركين (سلمان: أحمد 2012 : 53).

وعُرّف أيضاً بأنّه طريقة تعمل فيها اثنتان من شركات التدقيق المستقلة لإصدار رأي تدقيقي موحّد عن الشركة الزغبي ، 2010 ص 121-124) .

ويعرّفُ التدقيق المشترك كذلك بأنّه عملية تدقيق يَتُمّ من خلالها توزيع العمل على مكاتب التدقيق من المستقلّين، والذين يشتركون في الجهد المبذول ، ويقومون بالتخطيط المشترك لعملية التدقيق من خلال توزيع المهام فيما بينهما ، ويصدّرون تقرير التدقيق الذي يحمل وجهة نظر واحدة. وموقّع عليه من قبلهم، والمسؤولية مشتركة لكُلٍّ منهم في عملية التدقيق، التي تَمّتْ وعن المعلومات الموجودة في التقرير (Jane Lin 2014 p42)

أمّا الجبر والسعدون فقد عرّفا التدقيق المشترك بأنّه " قيام مراقبي حسابات اثنين (مكتبي تدقيق) بتدقيق حسابات ذات الوحدة الاقتصادية، إذْ يصدّران تقرير تدقيق مشترك يوقّعان عليه جميعا، ويتحمّلان بموجبه المسؤولية بشكل مشترك، وغالباً ما يقومان بالتخطيط المشترك لعملية التدقيق مع توزيع مهام العمل الميداني فيما بينهما " (الجبر و السعدون 2014 :225)

كما عرّفه (Baldauf) بأنّه مصطلح التدقيق المشترك يشير إلى الحالة التي يَتُمّ فيها استعمال اثنين من مراقبي الحسابات لتخطيط عملية التدقيق وتنفيذها، بما في ذلك تفسير النتائج واستكمال المهمّة وإبداء الرأي (Baldauf2012 p23).

وفقاً لما سبق يمكن تعريف التدقيق المشترك على النحو الآتي :" هو تدقيق للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية والتي تَتُمّ من خلال تعيين اثنين أو أكثر من مكاتب التدقيق بطريقة يَتُمّ على أساسها وضع خطّة التدقيق بشكل مشترك، وتأدية أعمال التدقيق بصورة مشتركة فيما بينهما، لضمان المراجعة السلمية والجودة العالية، وبعدها يَتُمّ إصدار تقرير يتضمّن رأياً واحداً موقعاً عليه من كليهما، وتكون المسؤولية بينهم تضامنية "

ثانياً : مزايا التدقيق المشترك وعيوبه:

يحقّق التدقيق المشترك العديد من العديد من المزايا التي يمكن إيضاحها على النحو الآتي (Lun Lin p68-87 2014)

-1- جودة التقارير المالية

تَتُمّثل إحدى المزايا المهمة للتدقيق المشترك في زيادة دقّة خدمات التأكيد ، فمع قيام مراقبي حسابات اثنين مختلفين بإجراء عملية التدقيق يتطلّب ذلك التحقّق من البيانات المجمّعة لدى كُلٍّ منهما ،. ما يعني أنّ مراقبا الحسابات المشتركين يكمّلا عمل بعضهما البعض مع تأثير الإيجابي على جودة التقارير المالية .

2- بناء القدرات

يساعد التدقيق المشترك الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم في تحسين جودة موظفيها، من خلال العمل المشترك مع الزملاء في الشركات الكبيرة ، إذ سيَتُمّ تقاسم أفضل الممارسات العملية في منهجية التدقيق. ويعالج التدقيق المشترك مبدأين أساسين لجودة التدقيق هما كفاءة مراقبي الحسابات واستقلاليتهم، وهذه يؤدي إلى تعزيز ثقة الأطراف المستفيدة من تقرير مراقب الحسابات وإمكانية الاعتماد عليه.

3- التوظيف

سيؤدّي التدقيق المشترك إلى إيجاد حيّز اقتصادي لمزيد من المحاسبين القانونيين ، ومن شأن بناء القدرات التي يوفّرها هذا النوع من التدقيق أنْ يمكن للمحاسبين القانونيين من المشاركة بقدر أكبر في ازدهار الأعمال التجارية .

ثالثاً : عيوب التدقيق المشترك

يؤخذ على التدقيق المشترك ما يأتي (p22-25، M.M alanezi 2012،F.S. alfarah)

النزاع بين شركات التدقيق

يعتقد بعض النقاد أنّ من الصعب بالنسبة لشركتين متنافستين أن تتعاونان بسهولة مع بعضهما البعض أثناء القيام بعملية التدقيق المشترك، وتتوقّف درجة التعاون وفعاليته على النهج الذي تتّبعه شركتا التدقيق. فإذا كان لديهم الاستعداد والرغبة للعمل معا لتزويد مساهمي الشركة بحقيقة الوضع المالي فإنّ التواصل بينهما لن يشكل أيّ عقبة للتعاون المتبادل .

2 . إدارة المخاطر

من المعروف أنّ شركات التدقيق المتمرسة تعتمد استراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر بناءً على تقييمها للمخاطر وطبيعة نشاط العملاء . وقد يؤثّر تعيين مراقبي الحسابات المشتركين على هذ الاستراتيجيات إذ لا يمكن الوثوق أو الاعتماد على جودة أعمال الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم (SMS) من قبل الشركات الكبرى، وتَتَمَثّل إحدى طرائق التخفيف من هذه المخاطر في الالتزام الصارم بأفضل الممارسات العالمية في مجال التدقيق ، ومن خلال ذلك سيَتُمّ التعامل مع مخاوف شركات التدقيق الكبيرة .

3 - التكاليف

تُعدّ زيادة تكلفة التدقيق من أكثر الاعتراضات شيوعاً على عمليات التدقيق المشترك ، إذّ إنّ تعيين مراقبي حسابات اثنين يعني بالضرورة تكاليف أعلى. ويضيف التدقيق المشترك ما يقارب (10%) من وقت عملية التدقيق ومعظمها عند فريق تدقيق ذي مستوى عالٍ (المديرون والشركاء). لكن في الأجل الطويل يمكن أن يؤدّي إلى انخفاض في تكاليف عملية التدقيق؛ نتيجة لزيادة المنافسة في السوق، ومقارنة الأسعار، وأوجه الكفاءة بين مراقبي الحسابات المشتركين من جانب لجان التدقيق التابعة للجهات الخاضعة للتدقيق.

رابعا : أنواع التدقيق المشترك

ينبغي التفريق بين التدقيق المشترك والتدقيق المزدوج، ففي ظلّ التدقيق المشترك يَتُمّ التخطيط لأداء عملية التدقيق بشكل متناسق، وتخصيص المهام والإجراءات على اثنين من مراقبي الحسابات، ويستلزم ذلك إجراء مراجعة متبادلة فيما بينهما لضمان الجودة، وإصدار تقرير تدقيق واحد يتضمّن رأياً واحداً وموقعاً عليه من قبلهم. و تُعدّ المسؤولية مشتركة في عملية التدقيق التي تَمّتْ وعن المعلومات الموجودة في التقرير .

ويمكن أنْ يقسّم التدقيق على أنواع عدّة منها : (احمروا: إسماعيل حسين 2006 : 219)

1- **التدقيق المشترك** : عملية تدقيق يقوم به فريق تدقيق واحد مكوّن من مراقبي حسابات عدّة من أثنين أو أكثر من الأجهزة الرقابية، والتي تُعدُّ تقريراً مشتركاً واحداً للنشر في البلدان المشاركة جميعها . وفي الممارسة العملية فإنّ عمليات التدقيق المشترك تُعدُّ نادرة .

2 - **التدقيق المتزامن أو الموازي:** عملية تدقيق تَتُمّ بشكل متزامن من قبل أثنين أو أكثر من الأجهزة العليا للرقابة المالية ، لكن مع فريق تدقيق منفصل من كُلّ جهاز، ويتُمّ إعداد التقرير وتسليمه للسلطة التشريعية أو الحكومة الخاصّة بالجهاز ، وتكون الاستنتاجات والملاحظات متعلقة فقط بذلك البلد. ويعني ذلك أنّ الأجهزة الرقابية المشاركة قد تعتمد نهجا مختلفا في عملية التدقيق النطاق ، الاساليب .... وغيرها، والتي تناسب الاحتياجات والتفضيلات الوطنية ، ويُعدّ تبادل المعلومات جانباً مهماً من جوانب هذا الشكل من التعاون.

3- **التدقيق المنسق** : أيّ شكل من أشكال التعاون بين عمليات التدقيق المشترك والتدقيق المتزامن ، وفي ظلّ التدقيق المنسق فإنّ الأجهزة الرقابية المشاركة تنسق منهجيات التدقيق بطريقة ما ، ومن الممكن أنْ يكون تدقيقاً مشتركاً مع تقارير منفصلة ، والأكثر شيوعا هو تدقيق متزامن مع تقرير مشترك فضلاً عن إلى تقارير وطنية منفصلة.

خامساً : **التخطيط لعملية التدقيق المشترك**

القرارات المهّمة في عملية التدقيق المشترك لا يمكن اتّخاذها من قبل مراقب حسابات واحد الحسابات الآخر في تأدية الأعمال ، لذلك فإنّ من السمات الأساس لعملية التدقيق المشترك هو توفير إشراف متبادل بين مراقبي الحسابات .(كلبونة : أحمد يوسف 2016 : 84-89)

إنّ عملية التدقيق تحتاج إلى تخطيط دقيق ومتابعة، بمعنى أنْ يَتُمّ تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لخطّة دقيقة يضعها مراقب الحسابات عند حضوره لتدقيق إحدى الشركات في شكل برنامج التدقيق، وفي ذلك ينبغي لمراقب الحسابات أنْ يبذل العناية المهنية الكافية في مجال التخطيط والإشراف، الذي يتطلّب من المراقب ضرورة تحديد استراتيجية التدقيق الشاملة والمناسبة بتحديد مواطن خطر التدقيق المتوقّعة وتشخيصها وحدود الأهمّية النسبية للأخطاء. و لإتمام هذا فإنّ مراقب الحسابات يعتمد عادة على مناقشات العميل فضلا عن الفحص التحليلي والمبدئي لسجلات العميل، والدراسة والتقويم التمهيدي لنظام الرقابة الداخلية (الجنابي : سلمان 2017 :317).

وعلى كُلّ مراقب حسابات أنْ يحصل على فهم كامل للوحدة الاقتصادية وبيئتها وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية على مستوى البيانات المالية، والقيام مع مراقب الحسابات الآخر بتطوير منهج التدقيق وخطته.

المبحث الثالث : مفهوم المعلومات المحاسبية

يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنّها المعلومات كافة الناتجة من قيام الشركة بوظائفها المتخلّفة من شراءٍ وبيع أو إنتاج سواء أكانت هذه المعلومات وصفية أو كمّية ويمكن تعريفها بأنّها البيانات التي تَتُمّ معالجتها للحصول على مؤشّرات ذات دلالات يمكن الاعتماد عليها واستعمالها بعملية التنبُّؤ بالمستقبل. ويمكن تلخيص هذه المعلومات على شكل قوائم أو تقارير تُعدّ

من قبل الشركات بصفة شهرية أو فصلية أو سنوية كالحسابات الختامية أو الموازنات التخطيطية والكشوفات (يوسف : 2013: 22) .

أهمّية المعلومات المحاسبية

يمكن تمثيل أهمّية المعلومات المحاسبية بالآتي :

1- إنّ المعلومات المحاسبية لها الدور المهم في أسواق الأموال المتّمثل بالأسهم والسندات، ولذلك تَعدُّ من العناصر الضرورية للتوصل إلى أسعار الأوراق المالية بالوقت نفسه تعكس حالة المخاطرة في مساعدة المستثمرين على أعلى عائد وأقل مخاطرة.
2- الغرض الرئيس للمعلومات المحاسبية هو تحقيق الأهداف من خلال زيادة معرفة مستخدميها بالبديل المعيّن، وتخفيض حالة عدم التأكّد التي تصاحب البديل المعين ضمن البدائل المتوفّرة، فهي توجّه متّخذي القرار إلى ما عليه فعله من خلال تخفيض احتمالية اختيار البديل الأمثل.
3- مساعدتها على تحقيق التوزيع الأمثل للموارد المتاحة من خلال الاعتماد على الرأسمالية اللازمة لتحقيق أعلى ناتج قوميّ بمقدار معيّن من الموارد (أبو شعبان : 2010 :24).

أولاً : نشأة موثوقية المعلومات المحاسبية

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1999 بالاشتراك مع المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة خاصة لدراسة خدمات موثوقية المعلومات، هدفت من خلال اجتماع جرى آنذاك إلى وضع مجموعة من المبادئ والمعايير اللازمة لتأدية خدمات موثوقية المعلومات من خلال إجراء تأكيدي إيجابي بأنّ نظم المعلومات قد تَمّ تصميمها وتشغيلها بطريقة ملائمة تكون موثوقة، وتنتج معلومات يمكن الاعتماد عليها. إنّ النظم قد تَمّ تأمينها ويمكنها العمل بدون أخطاء جوهرية أو فشل أو قصور خلال فترات محدّدة في بيئة معينة. وفي عام 2003 صَدَرتْ المبادئ والمعايير النهائية لموثوقية النظم وأصبحتْ مُلزمة منذ ذلك الوقت ، أيْ إنّها تمثّل إحدى الوظائف الرئيسة لنظم المعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات المفيدة لعملية اتّخاذ القرار، ولكي تكون تلك المعلومات ذات فائدة وبصورة دقيقة كان لا بُدّ أنُ تنتجها النظم المحاسبية وفي الوقت المناسب، فضلاً عمّا كانت عليه تلك المعلومات جاهزة عند الحاجة إليها وحمايتها من الضياع ومخاطر السرقة (محمود :جمال 2016 : 81).

وبناءً على ذلك فإنّ المعلومات ولكي تكون مفيدة لقرار الاستثمار يجب أنْ تَتُمّتع نظم المعلومات المحاسبية لأيّ وحدة اقتصادية بالموثوقية التامة.

ثانياً -مفهوم الموثوقية : يقصد بالموثوقية مدى توفّر الثقة الكاملة لاستعمال شيء معيّن لتحقيق أهداف معينة ضمن نظام متكامل ، والثقة في النظام تَتُمّثل بأداة مهنية تستعمل من أجل إضفاء صفة التوكيد لكُلّ من الإدارة والعملاء والموردّين والملاك والهيئات الحكومية ، والجهات الأخرى ذات العلاقة (رفيق : محمد 2015 : 143).

أمّا في المفهوم المحاسبي للموثوقية فتَتُمّثل بمدى توفّر الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المعدّة من قبل الشركة، والمقدمة للأطراف المستعلمة لها من أجل اتّخاذ القرارات الاستثمارية ، أيْ يُقال بأنْ درجة توفّر الثقة في معلومة محاسبية معينة يدّل على صحّة هذهِ المعلومة، وإمكانية استعمالها في مجال معيّن يحقّق الأهداف المرجوّة (متولي : أحمد زكي 2013 : 34-51).

ثالثاً : أبعاد موثوقية نظم المعلومات المحاسبية: حدّدَ الإطار الفكري لموثوقية المعلومات، والذي طرح من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) ، الذي تَمّ التأكيد عليه سنة ٢٠١٧ **خمسة مبادئ رئيسة** تُسهم في موثوقية نظم المعلومات، واعتمدها الباحث كأبعاد للمتغيّر المستقلّ وهي : **الحماية، والسريّة، والخصوصية، وسلامة العمليات والجاهزية** (الشيرازي : عبد الأمير 2010 :57)

أ. مبدأ الحماية : هو التحكّم في الوصول إلى بيانات نظم المعلومات المحاسبية، أو هو إرشاد الوحدة الاقتصادية لمجموعة من السياسات والتقنيات، التي تُسهم في توفير وسيلة مقبولة ودرجة معيّنة من الأمان في ممارسة الأعمال الالكترونية من خلال شبكة الانترنت، والحرص على منع الوصول بشكل غير القانوني أو غير مصرّح به إلى النظم المحاسبية سواء أكان مادياً أم منطقياً على مستوى المعلومات (الحاج: غوري 2013 : 22).

ب. مبدأ السرية: يُعرّف هذا المبدأ بأنّه مجموعة الإجراءات التي تُسهم في الحفاظ على سريّة المعلومات وبياناتها في الوحدات الاقتصادية سواء أكان بعملية الجمع أم التخزين بهدف عدم تسريبها إلى جهات معيّنة قبل الإفصاح عنها (التميمي : محمد 2010 : 20-26).

ت . مبدأ الخصوصية: وتعني أنّ البيانات أو المعلومات التي يَتُمّ جمعها عن العملاء يجب أنْ تحفظ وتصان ويفصح عنها بطريقة مناسبة (الحاج : نوري 2013 : 115).

ث. مبدأ سلامة العمليات : بموجب هذا المبدأ يجب ضمان ومعالجة الإجراءات جميعها، فضلا عن معالجة نظم المعلومات المحاسبية للبيانات بدقّة متناهية واكتمالها في الوقت المناسب (متولي : أبو سمير 2013 : 25-54).

ح مبدأ الجاهزية : ويتضمّن هذا المبدأ أنْ تكون نظم المعلومات المحاسبية جاهزة وفقاً للسياسات الموضوعة، وأنْ تكون النظم متاحة للإيفاء بالمتطلّبات التشغيلية، وتكون جاهزة عند الحاجة إليها (احمروا: إسماعيل حسين 2006 :202-219).

رابعاً : العلاقة بين التخصص المهني للتدقيق وموثوقية المعلومات المحاسبية : (محمود : جمال 2016 : 82)

تلجأُ أغلب الشركات إلى مراقبي الحسابات لغرض إبداء الموثوقية في تلك القوائم من قبل مستخدميها ، فزيادة اعتماد الشركات على مراقبي الحسابات المهنيين والمتخصّصين في مجال التدقيق الخارجي يساعدها في تلبية متطلّبات متّخذي القرارات من المعلومات المحاسبية ، فضلاً عن تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات، وذلك من خلال حسن سير العمل المحاسبي في داخل الشركة بما ينسجم مع متطلبات البيئة الخارجية بما يخدم الملاك والمستخدمين . وممّا تقدّم يرى الباحث أنّ زيادة خبرة مراقبي الحسابات الخارجيين وزيادة الاعتماد عليهم من قبل الشركات يعمل على تعزيز الثقة بين المستخدمين

الخارجيين، ولاسيّما المستثمرين والمقرضين، والذين يمثّلون المستخدمين الأكثر استخداما لتقرير مراقب الحسابات ، و زيادة تقديم المعلومات المحاسبية الموثوق بها يعمل على تحقيق أهداف الشركة في الأمد البعيد من خلال زيادة استثماراتها وزيادة أسهمها في أسواق المال.

المبحث الرابع : الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث نموذج استبيان صُمّم لهذا الغرض (دور التدقيق المشترك في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية للمصارف الأهلية).

شمل هذا المبحث على عرض لنتائج البحث عن طريق استعمال استمارة الاستبيان الالكترونية التي وُزّعَتْ على 30 موظفاً يعملون في المصارف الأهلية وقد جاء الرد من 26 والباقي لَم يَتُمّ الإجابة عليه و قُسّمَتْ الأسئلة على ثلاثة محاور: المحور الأول **(مدى موثوقية الزبون في التقارير المنشورة من قبل المصارف)**، و المحور الثاني **(مدى موثوقية دور التدقيق المشترك في الإفصاح عن البيانات الشاملة في القوائم المالية)** و المحور الثالث (**يوفّر التدقيق المشترك على تقديم معلومات محاسبية إلى الجهات المستفيدة كافة بالشكل والمحتوى نفسه)** بالاستعانة بمقياس ليكارت الخماسي.

ولتحديد إجابات أفراد عيّنة البحث تجاه الفقرات الرئيسة، التي ضمنتها أداة البحث أستُعمل الوسط الحسابي والانحراف المعياي والنسبة المئوية واتّجاه العيّنة للفقرات على الشكل الآتي:

المتوسط الحسابي: (Mean)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد البحث عن كُلّ فقرة من فقرات الدراسة.

الانحراف المعياري: (Standard Deviation)، للتعرّف على مدى انحراف إجابات أفراد البحث لكُلّ فقرة من فقرات البحث عن وسطها الحسابي، ويلاحظ أنّ الانحراف المعياري يوضّح التشتّت في إجابات أفراد البحث للفقرات إلى جانب المحاور الرئيسة، فكُلّما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الإجابات وانخفض تشتّتها بين المقياس.

حساب المدى، وهو في هذه الحالة عبارة عن (أكبر قيمة- أصغر قيمة)، في مقياس ليكارت الخماسي أي (5-1=4). ثُمّ يَتُمّ تحديد طول الخلية عن طريق (قسمة المدى على عدد حقول مقياس ليكارت)، أي (5/4=0.80).

بعد ذلك يَتُمّ إضافة طول الخلية إلى أصغر قيمة في المقياس وهي (1) للحصول على الحدِّ الأعلى للخلية (لا اتّفق تماما)، وهكذا حتى نصل إلى الحدود الدنيا والعليا لكل خلية وستكون كالآتي:

أيْ وسط تقع قيمته بين (1- 1،79)، يصنّفُ في الخلية (لا اتّفق تماما). وهو ما يشكّلُ نسبة أقل من (20%).

أيْ وسط حسابي قيمته أكبر من (1.80 وحتى 2.59) يصنّفُ في الخلية (لا اتّفق). وهو ما يشكّلُ نسبة ما بين (21%) إلى (40%).

أيْ وسط قيمته أكبر من (2.60 وحتى 3.39) يصنّفُ في خلية (محايد). وهو ما يشكّلُ نسبة ما بين (41%) إلى (60%).

أيْ وسط حسابي قيمته أكبر من (3.40 وحتى 4.19) يصنّفُ في الخلية (اتّفق). وهو ما يشكّلُ نسبة ما بين (61%) إلى (80%).

أيْ وسط حسابي قيمته أكبر من (4.20 وحتى 5) يصنّفُ في الخلية (اتّفق تماما). وهو ما يشكّلُ نسبة أكثر من (81 %). والذي يوضّحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)، مقياس الإجابات.

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	لا اتّفق تماما	لا اتّفق	محايد	اتّفق	اتّفق تماما
المدى	**1_1.79**	**1.80_2.59**	**2.60_3.39**	**3.40_4.19**	**4.20_5**
النسبة	**20%**	**40%**	**60%**	**80%**	**80_100%**

أولا: وصف استجابات العينة للمحور الأول.

أظهرتْ نتائجها الإحصائية حصول المحور الأول (2) على المتوسّط الحسابي الكُلّي (3.61)، وهو أكبر من المتوسّط الفرضي (3)، إذْ إنّ الانحراف المعياري الكُلّي، والذي يبيّنْ تجانس آراء عيّنة البحث إذ بلغ (1.02) وبنسبة مئوية كُلّيه بلغت (0.72 %) بمعنى أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق)، وهذا يدّل إلى اتّفاق عينة البحث على فقرات المحور. وفي ما يأتي الوصف التحليلي كما مبيّن في الجدول رقم (2) :

الجدول (2) يبيّنُ النتائج الإحصائية (المتوسّط الحسابي ـ الانحراف المعياري ـ النسبة المئوية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	**تقوم أغلب الشركات والمصارف العراقية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكافية للمستخدمين المتنوّعين.**	**3.35**	**1.09**	**0.67**	**محايد**
2	**تقوم أغلب الشركات والمصارف العراقية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكافية للمستخدمين المتنوّعين.**	**3.50**	**1.00**	**0.70**	**اتّفق**

3	تَتُمّتّع التقارير والقوائم المالية الأساس والإضافية بالثقة العالية، لأنّها مدقّقة من قبل جهات متخصّصة.	3.75	1.02	0.75	اتّفق
4	يُعدّ تقرير مراقب الحسابات الخارجي جزءاً من التقارير المهمّة التي يتعمد عليها في اتّخاذ القرار	3.85	0.99	0.77	اتّفق
	للمحور الأول كُلّه.	3.61	1.02	0.72	اتّفق

- إعداد الباحث باستعمال برنامج (APSS 1.0).
- **التحليل للفقرة الأولى:** إن الفقرة رقم (1)، والتي تنصّ على: (تقوم اغلب الشركات والمصارف العراقية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكافية للمستخدمين المتنوّعين)، إذْ بلغ وسطها الحسابي (3.35)، وهو أعلى من (2.60)، وأقلّ من (3.39) إذْ يبيّن أنّ العيّنة تنظر نظرة (محايد) لهذه العبارة ، ولمعرفة انحرافات موافقات الأفراد للفقرة (1) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (1.09)، بمعنى أنّها أقلّ تشتتاً وأكثر تجانساً ، إذّ تبلغ النسبة المئوية (0.67%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (محايد) .
- **تحليل للفقرة الثانية:** إنّ الفقرة رقم (2) والتي تنصّ على: (تقوم اغلب الشركات والمصارف العراقية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الكافية للمستخدمين المتنوّعين)، إذْ بلغ الوسط الحسابي (3.50)، وهو أكبر من (3.40)، وأقل من (4.19)، ممّا يرمز إلى أن العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى ميلان استجابات الأفراد للفقرة (2) عن وسطها الحسابي، ونلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (1.00)، أيْ بمعنى أنّها أقل تشتتاً وأكثر تجانساً ، إذْ بلغت النسبة المئوية (0.70%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العينة نحو (اتّفق) .
- **تحليل للفقرة الثالثة:** أنّ الفقرة رقم (3)، والتي تنصّ على (تَتُمّتع التقارير والقوائم المالية الأساس والإضافية بالثقة العالية لأنّها مدققّة من قبل جهات متخصّصة) إذّ بلغ الوسط الحسابي (3.75)، وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، والذي يوضّح أنّ العيّنة تنظر نظرة (اتّفق) لهذه العبارة. ولمعرفة مدى انحرافات استجابات الأفراد للفقرة (3) عن المتوسّط الحسابي تبيّن أنّ الانحراف المعياري بلغ (1.02)، أيْ بمعنى أنّها أقلّ تشتتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (0.75%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق).
- **تحليل للفقرة الرابعة:** أنّ الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على يعدّ تقرير مراقب الحسابات الخارجي جزءًا من التقارير المهمّة، التي يتعمد عليها في اتّخاذ القرار)، إذ بلغ المتوسّط الحسابي (3.85)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، والذي دَلّ بأنّ العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة ، وللتعرف على مدى انحراف استجابات الأفراد للفقرة (4) عن وسطها الحسابي يلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.99)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّت وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (0.77%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنـــــة نحو (اتّفق) .

❖ **: بيان الاستجابات لعينة البحث للمحور الثاني.**

❖ تشير النتائج الاحصائية إلى حصول المحور الثاني على وسط حسابي (**3.90**)، وهو أعلى من الوسط الفرضي (3) إلّا أنّ الانحراف المعياري يدلُّ على تجانس آراء عيّنة البحث، إذْ بلغ (0.66)وبنسبة مئوية بلغت (0.78%)، أيْ بمعنى أنّ اتّجاه العينة نحو (اتّفق) وهذا يشير إلى اتّفاق عينة البحث على فقرات المحور الثاني. وفي ما يأتي الوصف التحليلي لفقرات المحور كما مبيّن في الجدول رقم (3):

الجدول (3) يبين النتائج الإحصائية (المتوسّط الحسابي - الانحراف المعياري - النسب المئوية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتّجاه العينة
1	يعمل التدقيق المشترك في تلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية.	4.00	0.32	0.80	اتّفق
2	يساعد التدقيق المشترك على تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتّخاذ القرارات الملائمة.	3.85	0.96	0.77	اتّفق
3	يوفّر التدقيق المشترك أغلب البيانات المحاسبية التي تسهل من عملية التنبُؤ بالأحداث المستقبلية.	3.75	0.69	0.79	اتّفق
4	يحرص المدقّقون على توفير معلومات محاسبية خالية من الخطأ والتحيّز إلى حدٍّ منطقي ومقبول.	3.75	0.72	0.75	اتّفق
5	تّتفقُ بأنّ التدقيق المشترك يستلزم عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة من خلال إجراء التحليلات بين الوحدات الاقتصادية.	3.95	0.83	0.79	اتّفق
	للمحول الثاني كُلّه.	3.90	0.66	0.78	اتّفق

❖ إعداد الباحث باستعمال برنامج (APSS 1.0)

❖ **التحليل للفقرة الأولى:** إنّ الفقرة رقم (1) والتي تنصّ على (يعمل التدقيق المشترك في تلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية)، وبلغ وسطها الحسابي (4.00) وهو أعلى من (3.40) وأقلّ من (4.19)، و يبيّن أن العيّنة تنظر نظرة (اتّفق) لهذه العبارة. ولمعرفة انحرافات موافقات الأفراد للفقرة (1) عن وسطها الحسابي نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.32) بمعنى أنّها أقلّ تشتتاً واكثر تجانساً ،إذْ تبلغ النسبة المئوية (0.8%)، والتي تعني أنّ اتجاه العينة نحو (اتّفق) .

- **تحليل للفقرة الثانية:** إنّ الفقرة رقم (2) والتي تنصّ على (يساعد التدقيق المشترك على تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتّخاذ القرارات الملائمة)، إذْ بلغ الوسط الحسابي (3.85)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، ممّا يرمز إلى أن العيّنة تتجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة ، وللتعرّف على مدى ميلان استجابات الأفراد للفقرة (2) عن وسطها الحسابي ونلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلـــــغ (0.96)، أيّ بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، إذْ بلغت النسبة المئوية (0.77%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق) .
- **تحليل للفقرة الثالثة:** إنّ الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على (يوفّر التدقيق المشترك أغلب البيانات المحاسبية التي تسهل من عملية التنبُّؤ بالأحداث المستقبلية)، إذْ بلغ الوسط الحسابي (3.75)، وهو أكبر من (3.40)، وأقلّ من (4.19)، الذي يوضّحُ أنّ العيّنة تنظر نظرة (اتّفق) لهذه العبارة. ولمعرفة مدى انحرافات استجابات الأفراد للفقرة (3) عن المتوسّط الحسابي تبيّن أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.69)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (0.79%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق).
- **تحليل للفقرة الرابعة:** إنّ الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على (يحرص المدقّقون على توفير معلومات محاسبية خالية من الخطأ والتحيّز إلى حدٍّ منطقي ومقبول)، وبلغ المتوسّط الحسابي (3.75)، وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، والذي دلّ أنّ العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف استجابات الأفراد للفقرة (4) عن وسطها الحسابي يلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.72)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (0.75%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق) .
- **تحليل للفقرة الخامسة :** إنّ الفقرة رقم (5) والتي تنصّ على (**ت**ّتفقُ بأنّ التدقيق المشترك يستلزم عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة من خلال إجراء التحليلات بين الوحدات الاقتصادية)، وقدْ بلغ المتوسّط الحسابي (3.95)، وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، والذي دلّ أنّ العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف استجابات الأفراد للفقرة (5) عن وسطها الحسابي يلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.79)، ايّ أنّها أقلّ تشتّتاً واكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (0.99%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق).

- **: بيان الاستجابات لعينة البحث للمحور الثالث.**
- تشير النتائج الإحصائية إلى حصول المحور الثالث على وسط حسابي (**3.86**)، وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، إلاّ أنّ الانحراف المعياري يدلّ على تجانس آراء عيّنة البحث إذْ بلغ (0.79) وبنسبة مئوية بلغت (0.77%)، أيّ بمعنى أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق) وهذا يشير إلى اتّفاق عيّنة البحث على فقرات المحور الثالث، وفي ما يأتي الوصف التحليلي لفقرات المحور كما مبيّن في الجدول رقم (4):

الجدول (4) يبيّن النتائج الإحصائية (المتوسّط الحسابي ـ الانحراف المعياري ـ النسب المئوية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتّجاه العيّنة
1	تستند عملية استعمال التقارير المالية المستعملة لاتخاذ القرار إلى درجة توّفر الثقة بها.	4.00	0.92	0.80	اتّفق
2	تُعدّ مكاتب التدقيق الخارجي أهمّ المرتكزات الأساس التي يستند إليها في عملية التدقيق الخارجي.	3.80	0.77	0.76	اتّفق
3	تستعين الشركات والمصارف العراقية بالخبراء والمحليّين الماليين والمحاسبين قبل عرض القوائم المالية، للتدقيق من قبل جهات خارجية.	4.00	0.56	0.80	اتّفق
4	يساعد التدقيق المشترك على تقديم معلومات وبيانات محاسبية إلى درجة من الوضوح والشفافية.	3.70	0.80	0.74	اتّفق
5	يوفّر التدقيق المشترك على تقديم معلومات محاسبية إلى الجهات المستفيدة كافة الشكل والمحتوى نفسه.	3.80	0.89	0.76	اتّفق
	للمحور الأول كُلّه.	3.86	0.79	0.77	اتّفق

- إعداد ألباحث باستعمال برنامج (APSS 1.0)
- **التحليل للفقرة الأولى:** إنّ الفقرة رقم (1)،التي تنص على: (تستند عملية استعمال التقارير المالية المستعملة لاتخاذ القرار إلى درجة توفر الثقة بها) اذ بلغ وسطها الحسابي (4.00) وهو اعلى من (3.40) وأقل من (4.19) اذ يبين أن العينه تنظر نظرة (اتّفق) لهذه العبارة ، ولمعرفة انحرافات موافقات الأفراد للفقرة (1) عن وسطها الحسابي نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ (0.92)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، إذْ تبلغ النسبة المئوية (0.80%)، والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق) .
- **تحليل للفقرة الثانية:** إنّ الفقرة رقم (2)، التي تنص على (تُعدّ مكاتب التدقيق الخارجي أهمّ المرتكزات الأساس التي يستند إليها في عملية التدقيق الخارجي) اذ بلغ الوسّط الحسابي (3.80) وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، ممّا يرمز إلى أنّ العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة ، وللتعرّف على مدى ميلان استجابات الأفراد للفقرة (2) عن وسطها الحسابي، نلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.77)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّت وأكثر تجانساً ، إذْ بلغت النسبة المئوية (0.76.%)، والتي تعني أنّ اتجاه العينة نحو (اتّفق) .
- **تحليل للفقرة الثالثة:** إنّ الفقرة رقم (3)، التي تنص على: (تستعين الشركات والمصارف العراقية بالخبراء والمحليّين الماليّين والمحاسبين قبل عرض القوائم المالية، للتدقيق من قبل جهات خارجية)، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.00)، وهو أكبر من

(3.40) وأقلّ من (4.19)، الذي يوضح أن العينة تنظر نظرة (اتّفق) لهذه العبارة، من معرفة مدى انحرافات استجابات الأفراد للفقرة (3) عن المتوسّط الحسابي تبيّن أن الانحراف المعياري بلغ (0.56)، بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً، كما تبلغ النسبة المئوية (0.80 %)، التي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق).

- **تحليل للفقرة الرابعة:** إنّ الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: (يساعد التدقيق المشترك على تقديم معلومات وبيانات محاسبية إلى درجة من الوضوح والشفافية)، إذْ بلغ المتوسّط الحسابي (3.70)، وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، والذي دلّ بأنّ العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة. وللتعرّف على مدى انحراف استجابات الأفراد للفقرة (4) عن وسطها الحسابي يلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ (0.80) اي بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (0.74%) والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنة نحو (اتّفق) .
- **تحليل للفقرة الخامسة:** إنّ الفقرة رقم (5) والتي تنصّ على: (يوفّر التدقيق المشترك على تقديم معلومات محاسبية إلى الجهات المستفيدة كافة الشكل والمحتوى نفسه)، إذْ بلغ المتوسّط الحسابي (3.80)، وهو أكبر من (3.40) وأقلّ من (4.19)، والذي دلّ بأنّ العيّنة تتّجه نحو (اتّفق) لهذه العبارة ، وللتعرّف على مدى انحراف استجابات الأفراد للفقرة (5) عن وسطها الحسابي يلاحظ أنّ الانحراف المعياري بلغ (0.89) بمعنى أنّها أقلّ تشتّتاً وأكثر تجانساً ، كما تبلغ النسبة المئوية (0.76%) والتي تعني أنّ اتّجاه العيّنـــــــــــة نحو (اتّفق)

الاستنتاجات

1. تباينت إجابة عيّنة البحث بخصوص التدقيق المشترك في خاصية الملاءمة، وذلك من خلال تقديم المعلومات والبيانات المحاسبية في الوقت المناسب، والتي تسهل من عملية التنبؤ بالأحداث المستقبلية.
2. حقَّقَ التدقيق المشترك توجّها إيجابيا في خاصية الموثوقية عن طريق توفير المعلومات المحاسبية الخالية من الخطأ والتحييز إلى حدٍّ منطقي فضلا عن تمثيلها الصادق للحقائق والأحداث المالية التي تعطي لمستخدميها الموثوقية العالية .
3. حقَّقَ التدقيق المشترك نتائج قوية جدا فيما يتعلّق بخاصّية الثبات، وهذا يشير إلى أنّ عيّنة البحث لديها تصوّر واضح حول موثوقية المعلومات المحاسبية في ثباتها من حيث الاستخدام والنشر عن تعبيرها المالي
4. إنّ للتدقيق المشترك علاقات واضحة في تأثير دلالة إحصائية إيجابية مع خصائص موثوقية المعلومات المحاسبي .

التوصيات

1. ضرورة تطبيق هذه الأداة أو الوسيلة والمتمثّلة بالتدقيق المشترك في المصارف الأهلية، والتي تهدف إلى توفير معلومات موثقة ذات خصائص مميزة تزيد من ثقة المستخدمين والمستثمرين واحترامهم.
2. ضرورة عقد الندوات وورش العمل من قبل نقابات المحاسبين والمدقّقين حول أهمّية استعمال هذه الأداة، لما لها من أهمّية في هذا المجال.
3. قيام المكاتب و شركات التدقيق بإيجاد آلية عمل مشتركة توحّد العمل التدقيقي لتلك المكاتب من حيث الجهد والوقت والتكلفة ليتسنّى لها العمل بروح الفريق الواحد.

قائمة المراجع

1- أبو سمير متولي. "قياس اثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية." *مجلّة جامعة طنطا*، 15 2، 2013:ص 25-54.

2- أحمد يوسف كلبونة . "اثر القواعج الارشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامّة الأردنية." *دراسات العلوم الإدارية*، 31 12، 2016:ص 84-89.

3- أحمد بن من آل سلمان. "تطوّر جودة المعلومات المحاسبية." *مجّلة البحوث المحاسبية* ، 5 حزيران، 2012: 54-73.

4- أحمد زكي حسين متولّي . "قياس اثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة على أسعار الأسهم دليل من البورصة المصرية ." *الدوريات المصرية* ، 21 9، 2013:ص 34-51.

5- إسماعيل حسين احمروا. "نظم المعلومات المحاسبية." *مجّلة جامعة الموصل كلّية الإدارة والاقتصاد*، 25 7، 2006:ص 202-219.

6- جمال محمود. "تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتّخاذ القرارات الاستثمارية دراسة عينّة من المؤسّسات الاقتصادية بولاية قسطينة - الجزائر ." *مجلّة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* ، 15 4، 2016:ص -82- 81.

7- عامر محمد سلمان الجنابي . "تأثير تقييم الأصول الزراعية وفق مدخل القيمة العادلة على جودة الخدمات المحاسبية." *مجلة كُلّية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، 2 4، 2017، الإصدار الثالث والخمسون :ص 317.

8- عبد الأمير الشيرازي. *النظرية المحاسبية*. الكويت: دار مسعى للنشر والتوزيع، 2010.ص 53-57

9- غوري عواد الحاج . *جودة المعلومات المحاسبية*. عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، 2013.ص 22

10- محمد به يمان رفيق. "مدى تطبيق مجلات المحاسبة على الالتزامات الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ." *مجّلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية* ، 31 كانون الأول ، 2015: 143-179.

11- محمد عبد المأون التميمي. *المدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية*. الأردن: عمان الطبعة 4، 2010.ص 20-26

12- منصور الزغبي. *النظام المحاسبي فهم وتحليل المعلومات المحاسبية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.ص 121-124

13- نوري الحاج. *جودة المعلومات المحاسبية*. الكويت : دار سعادة الصباح للنشر والتوزيع ، 2013.ص 115

14- يحيى بن علي الجبر، و محمد بن ناصر السعدون. "اثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلّة في سوق الأوراق المالية السعودي." *دوريةالإدارة العامة*، 5 6، 2014: 220-225.

15- يوسف ، مكأوي (2013) فعالية المراجعة الخارجية في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية في ظلّ النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجستير و جامعة قصدي مرباح ،الجزائر

16- أبو شعبان ، محمد رامي عبد الرافع 2010 (مدى تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على السعر السوقي للسهم ، رسالة ماجستير منشورة الجامعة الإسلامية . غزة فلسطين

17- ".Review of Accounting and Finance " . A Jane Lin، and Ru Yen، H.، Lun Lin،C.

25 3، 2014: 68-87.

18- Dual joint auditors and the level of compliance with international " .M.M alanezi،alfarah،F.S ".financial reporting standards 2012: 22-25.

19- Joint audit and accuracy of the auditor's report an empirical " . Rudolf Baldauf، and Steckel،J. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*، 23 7، 2012: 7-17- "."study 42.

20- Pany، K.، Whittington *".Principles of Auditing & Other Assurance Services ."*london: Mc-Graw - Hill.2008 ،